

دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر حالة عينة

تجارب بعض الدول

The role of small and medium industries in achieving industrial Sample from experiences of some countries development in Algeria

طارى عبد القادر، طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر.

بلمختار فضيل، طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2017/04/15 : تاريخ المراجعة: 2017/05/03 : تاريخ القبول: 2017/06/30

مستخلص: بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تنصح الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية الدول النامية بضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للقيام بالدور المنوط بها. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قطاعا حيويا يساهم بشكل كبير في مؤشرات الاقتصاد الوطني، وهو يأتي من خلال توجه الدول نحو اقتصاد السوق وفتح مجال الاستثمار وتشجيعه. وذلك بهدف تحقيق درجات أعلى من النمو الاقتصادي وبما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة. تماما كما هو الحال بالنسبة لمختلف الاقتصاديات العالمية عموما والدول النامية خصوصا، وهو قطاع له خصوصيات معينة تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى، إلا أنه يعاني من مجموعة من العقبات والمعوقات سواء ما تعلق منها بعدم فهم طبيعة وخصوصية هذا القطاع أو ما تعلق منها بالمشكلات التي تعرفها مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وجب على الدول معالجتها والتخفيف من حدتها وأثارها، لتشكل سبيلا نحو تطورها ونموها، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الصناعية، التنافسية الصناعية، التنمية المستدامة.

Abstract: Due to the role played by SME's in economic development, the international institutions advise the developing countries to rehabilitate their SME to fulfill their roles. The sector of SME in Algeria is a vital sector that contributes significantly to the national economy. It comes through the goals of countries towards a market the open market and investment supporting in the aim to increase the economic growth. As is the case for the various economies, in the developing countries in particular, this sector has certain characteristics distinguish it from other sectors. But it bears from a range of obstacles, whether it does not understand its nature and the others problems linked to the other sectors. From this situation, countries has to mitigate their effects and taking the experiences of the leading countries in the field of small and medium industries as a guide.

Keywords: SME, Small and medium industries, Industrial Development, Industrial Competitiveness, Sustainable Development.

Jel Classification Codes : L69 ؛D47 ؛D20

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول النفطية بحيث يركز اقتصادها بشكل كبير ومباشر على عائدات المحروقات، لذلك خاضت الحكومة عدة تدابير لتصحيحي العجز. وفي سنة 2001 بدأت برامج الإنعاش الاقتصادي كآلية لتجسدت وتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة، تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، والتي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي، حيث حرصت الحكومة من خلال هذه السياسة الاقتصادية على دعم وتفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالزراعة، الصناعة والسياحة، بغية تحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. وركزت بشكل خاص على الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل الشريان الأساسي في اقتصاديات البلدان العالم، حيث أنها تلعب دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني. ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية المستدامة، وتنشيط سوق العمل فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار. وفي هذا الصدد فقد أقيمت العديد من الملتقيات لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر؟
وللإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ تحقيق التنمية المستدامة لا يتم إلا من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الاقتصاد الجزائري لا يزال بحاجة ماسة إلى إصلاحات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع التنافسية في حد ذاته، بالإضافة إلى أن البيئة العالمية شهدت العديد من التغيرات والتطورات، وعلى الدول مواكبتها وذلك بتعزيز قدراتها التنافسية في مجال الصناعة. فضرورة الاهتمام بالتنافسية من قبل الحكومة دفعها إلى التفكير في كيفية تدعيمها عن طريق تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على مراكز التنافسية ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل التغيرات الحاصلة في القطاع الاقتصادي.
- ✓ تحليل دور الحكومة الداعم لتنافسية الاقتصاد الجزائري وإعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الصناعي.

منهجية البحث: استخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك بحصر الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا عرض تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال. للتعرف على دور الحكومة الجزائرية الداعم لتنافسية اقتصادها من خلال دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال الجزائرية ومرافقتها، قصد تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مدخل عام حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:¹ في محاولتنا لإيجاد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجدنا عدة تعاريف تتفق في نقاط وتختلف في أخرى وذلك حسب الجهات التي أصدرتها وبحسب المعايير التي اعتمد عليها في تصنيفها، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جوجيا أشارت بأن هناك أكثر من 55 تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. وهناك اتجاهان رئيسيان لتصنيفها وتعريفها:

1.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الكمية: من أهم المعايير التي تندرج تحت هذا التصنيف يبرزها الجدول الموالي:

جدول رقم 01: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2003

حجم وطبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
متوسطة	أقل من 250	أقل أو يساوي 50 مليون أورو	أقل أو يساوي 43 مليون أورو
صغيرة	أقل من 50	أقل أو يساوي 10 مليون أورو	أقل أو يساوي 10 مليون أورو
مصغرة	أقل من 10	أقل أو يساوي 2 مليون أورو	أقل أو يساوي 2 مليون أورو

Recommandation 2003/361/CE Union européenne, «: Journal Officiel de l Source
; concernant la définition des micro-petites et de la commission du 6 Mai 2003
», JOL 124 du 20/5/2003, P.36 à 41. moyennes entreprises

2.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الوصفية: أهم تعريف يندرج ضمن هذه المعايير تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية. حيث ترى بأن المشروع الصغير هو الذي يستوفي شرطين على الأقل من الشروط التالية:²

✓ أن يكون المالك هو المدير؛

¹ سعاد السعيد، 2003، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تنميتها، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، ص 43.

² فرحان محمد عبد الحميد محمد، 2013، تقرير بعنوان تمويل المشروعات الصغيرة... المعوقات والتحديات، مركز المعلومات والدراسات، منتدى الأعمال الفلسطيني.

✓ أن يتم توفير رأس المال من المالك سواء كان فردا أو جماعة؛

✓ أن يكون العمال والملاك يعيشون في مجتمع واحد؛

✓ أن يكون حجم المشروع صغير مقارنة مع حجم القطاع الذي تنتمي إليه.

2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير النوعية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها من المؤسسات بالمعايير النوعية التالية:³

- المسؤولية: هي للمالك الذي يكون في الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة.
- الملكية: تعود في الغالب إلى القطاع الخاص في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال.
- نطاق السوق.
- طبيعة الصناعة.

أما القانون الجزائري يصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجدول الموالي:

جدول رقم 02: تصنيف الجزائر للمؤسسات الاقتصادية

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	محصور بين 200 مليون و 2 مليار دج	ما بين 100 و 500 مليون دج

المصدر: من المادة 5 إلى المادة 7 من القانون 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون

التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعليق: يمكن أن نخلص إلى التعريف التالي للمشاريع المصغرة وهو: "إنها منشأة بسيطة ذات هيكل تنظيمي واضح حيث يعتبر مالك المشروع هو المدير، تمتاز بسهولة الإنشاء وبساطة الإجراءات، كما أنها تشمل مشاريع متنوعة وأحيانا مبتكرة، تقدم في الغالب السوق المحلية، معتمدة في ذلك على خدمات محلية ومعدات وآلات ومستلزمات إنتاج بسيطة مقارنة بالمشاريع

³ محمد يعقوبي، 2006، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 17

الكبرى، كما أنها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي بشكل كبير خاصة أمام صعوبات توفير ضمانات كافية للبنوك".⁴

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يختلف اثنان في أن هذه النوعية من المؤسسات كانت ولا زالت تلعب دورا بارزا في اقتصاديا الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يوجد ما يقارب 9 مليون منشأة صغيرة تبلغ قيمة إنتاجها حوالي 30% من إجمالي الناتج القومي، أما في اليابان فقد قدر عددها حوالي 6 مليون مؤسسة بها حوالي 81% من مجموع العمالة، وعليه فإن المشاريع الصغيرة تحقق مزايا اقتصادية واجتماعية عديدة يمكن تعدادها حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الأهمية الاقتصادية	الأهمية الاجتماعية	الأهمية السياسية
- جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج ، - توفير سلع وخدمات الاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد. - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بدل استيرادها، - المساهمة في تنمية الصادرات، - تعمل على زيادة معدل دوران رأس المال وتعبئة هذه الأموال، - تقضي على التضخم عن طريق القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة وامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي.	- تخفيض نسبة البطالة، - رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني، - التوظيف الأمثل للموارد البشرية، - تحقيق الاستقرار الاجتماعي، - والتوزيع المتوازن للسكان من خلال توطين الصناعة في مختلف المناطق، - تنمية المواهب والابتكارات.	- تعتبر الوسيلة الأساسية لتطبيق الرأسمالية الشعبية الذي يهدف لمنع تركيز الثروة في أيدي طبقة أقلية في المجتمع. - الإسهام في تحقيق مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (عمر، 2003 وفرحان، 2013)

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تبقى رهينة العبء التمويلي، ويرجع ذلك أساسا إلى شروط الاقتراض المعقدة التي أشار إليها كل الكثير من الباحثين في هذا المجال، على رأسها الضمانات المصرفية. بسبب ما تتسم به من انخفاض

⁴ غنبة هالة محمد لبيب، 2002، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

عائدها الاستثماري وما تنطوي عليه من مخاطرة من وجهة نظر البنوك.⁵ خاصة وأن بعضها لا يتوفر على معلومات كافية مقارنة بالمؤسسات الكبرى، كل ما سبق دفع بحوالي 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمول بأموال خاصة ونسبة 100% نتيجة صعوبة الحصول على القروض.

3- الصعوبات والعراقيل التي يواجهها قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية.

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تضغط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتعرقل نشاطها في الأجل القصير وتهدد نموها وحتى بقاءها في الأجل الطويل تتمثل فيما يلي:

- مشاكل السياسية الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية التي أهملت هذه المؤسسات إهمالا كبيرا في معظم البلدان النامية وذلك بالمقارنة بالاهتمام البالغ الذي أعطي لإنشاء وتنمية الصناعات الكبيرة؛
- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات؛
- مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية؛
- مشاكل التمويل: تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة الحصول على قروض تحويلية سواء من البنوك التجارية أو صناديق التنمية، حيث تقف الشروط التي تصنعها هذه الجهات صعوبات كثيرة في سبيل الحصول على التمويل المطلوب لها، ومن هذه الشروط ضرورة توفير الضمانات المالية والمرهونات والمعرفة الشخصية أو اشتراط حجم معين من رأس المال.

ثانيا: تجربة بعض الدول في مجال ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

سنحاول عرض تجربة بعض الدول التي كانت رائدة في هذا المجال ألا وهو الإطار العام لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها التوجه الاستراتيجي الجديد والذي من خلاله حاولت هذه الدول التخلي عن نظم الإنتاج الأفقية التي لم تأتي بنتيجة إيجابية واستبدالها بنظم الإنتاج الرأسية التي تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لضمان موقع تنافسي قوي في إطار ما يعرف بالعمولة الاقتصادية.

⁵ فرحان محمد عبد الحميد محمد، 2013، مرجع سبق ذكره.

1. الولايات المتحدة الأمريكية: يحدد القانون الخاص بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة مفهوم مقاوله صغرى أو متوسطة في مقاوله مستقلة يسهر على تسييرها أشخاص ذاتيين ولا يكون لها مركز صدارة في القطاع الذي تشتغل به. وحسب المواصفات المحددة من طرف الوكالة الأمريكية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تضم اقل من 500 منصب شغل تشكل 99.7 % من المقاولات الأمريكية، فمن بين 24 مليون مقاوله نجد 15000 فقط تشكل مقاولات كبرى، كما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تساهم ب 100 % في خلق فرص الشغل وبأكثر من 50 % من القيمة المضافة الوطنية.

كما ساهمت السلطات الأمريكية المعنية بتوفير الجو الملائم والدعم المالي والتقني المناسبين لتشجيع هذا القطاع الحيوي في أكبر قوة اقتصادية عالمية، ومن بين المساعدات الممنوحة لهاته الفئة من المقاولات نذكر ما يلي:

- برنامج لضمان قروض خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة يتم بشراكة مع البنوك؛
- برنامج رأس مال مخاطر يسهر على تسييره شركات حرة مؤشرا لها من طرف الجهات الرسمية ولها إعفاءات ضريبية ودعم من الدولة؛
- برنامج عام حول المساعدة الفنية في مجال التدبير؛
- برنامج لمساعدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصفقات العمومية (ضمان حصة من الصفقات، المساعدة التقنية)؛
- برنامج لإنعاش الصادرات بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

2. التجربة الفرنسية: يركز التعريف بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا على مواصفات نوعية متعلقة بامتلاك أغلبية رأس مال المؤسسة من أشخاص ذاتيين وكذلك على مواصفات كمية يتعلق الأمر برقم أعمال لا يتعدى 260 مليون فرنك أو مجموع الحصيلة أقل من 175 مليون فرنك وقوة عددية لا تتعدى 250 شخص. كما يجب التذكير أن هذا التعريف يتطابق مع توصية الاتحاد الأوروبي لوضع تعريف موحد لهاته المؤسسات في أوروبا، وعلى أساس القوة العددية (أي أقل من 250 شخص) يشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا ما يقارب 99.7 % من مجموع المؤسسات وتشغل حوالي 60.5 % من مجموع اليد العاملة الفرنسية وتساهم ب 42.4 % من رقم الأعمال الكلي و 47.6 % من مجموع الحصيلة، كما تشكل المقاولات التي يقل عدد مستخدميها 9 عمال 93 % من عدد المؤسسات ، أما بالقدر المتعلق بالمساعدات، فإن

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من مساعدات مختلفة في المجال التمويلي، الضريبي والاجتماعي، ومن بين هذه المساعدات نذكر ما يلي:
- مساعدات مالية لخلق المؤسسات حسب الظروف؛
 - قروض متوسطة وبعيدة المدى بفائدة أقل من المطبقة في السوق؛
 - ضمانات للقروض وأنظمة الضمان التكافلي؛
 - مساعدات تقنية واستشارة؛
- إعفاءات ضريبية أهمها: خصم من الضريبة على الدخل في حدود 25 % من مساهمات في رأس مال مؤسسات صغيرة ومتوسطة على أن لا تتعدى هذه القيمة 75 ألف فرنك فرنسي، وخصم الفائدة بالنسبة للقروض المحصلة للمساهمة في رأس مال مؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة العاملين الذين يتقاضون أجور من هاته المقاولات.
- إعفاءات اجتماعية أهمها:
- إعفاء لمدة سنتين بالنسبة لواجبات المشغل (التأمين الاجتماعي، حوادث الشغل) بالنسبة لأول مستخدم؛
 - إعفاء لمدة سنة لواجبات المشغل لعدد المستخدمين الذي يتراوح من واحد إلى خمسين مستخدم؛
 - إعفاء بنسبة 30 % من مساهمات المشغلين بالنسبة لجميع فرص الشغل المؤقت التي يتم خلقها.
3. التجربة الأردنية: لقد عملت القطاعات الصناعية في الأردن ومنها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الحماية الحكومية لها، حيث نشأت الصناعة نشأة متواضعة وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية الأمر الذي ساهم بتوجيهها لخدمة السوق المحلي دون أخذها لمعايير الجودة العالمية، ومع التغيرات التي يشهدها الأردن في السعي لعولمة اقتصاده وربطه بالكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية. بدأت الصناعة تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج والمنافسة السعرية، فعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة تشكل تحدياً للصناعة الأردنية مما حتم التفكير في ضرورة وضع سياسة صناعية تنافسية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبالأخص الصناعات الصغيرة

والمتوسطة على اعتبار أنها تشكل 99% من القطاع الصناعي أي الغالبية العظمى، كي تستطيع الصمود أمام هذا الانفتاح والحرية التجارية.

4. عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية: انطلاقاً من التعريف العالمي

للقدرية التنافسية بأنها قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدول النامية تملك فرصة أكبر على تحقيق نمو أعلى لمعدل نصيب الفرد من PNB من الدول المتقدمة التي تكون قد وصلت إلى الطاقة القصوى في استخدام مواردها وفي هذا الإطار سنأخذ تجربة كل من سنغافورة، أيرلندا كنموذج للنجاح.

1.4 تجربة سنغافورة في مجال التنافسية⁶: تمكنت سنغافورة من الحفاظ على المرتبة الأولى

في تقرير التنافسية العالمي لعدة سنوات، و تعتبر دولة قائمة في مدينة واحدة لا تتجاوز مساحتها 648 كلم² ويقارب عدد سكانها 4 ملايين نسمة، تحصلت على استقلالها في سنة 1965، ولقد عانت كثيراً من افتقار المياه والموارد الطبيعية، ورغم هشاشة اقتصادها، فقد اتبعت سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، وكنتيجة لذلك ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10 في المائة حتى 1980 وتجاوز 7% في جميع السنوات منذ ذلك الحين. وتعتبر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الآن من بين الأعلى في العالم، وتحتل سنغافورة وباستمرار مرتبة متقدمة باعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم. ويستند نجاح سنغافورة على الاستثمارات والتجارة الخارجية.

يبلغ حجم التجارة السنوية لسنغافورة 3 مرات الناتج المحلي الإجمالي، ولقد سعت إلى جذب استثمارات الأجنبية، فنجد أن الهيئات الحكومية المعنية بالإستراتيجية الاقتصادية مثل مجلس التنمية الاقتصادية، تديرها مجالس إدارة تضم ممثلين بارزين من القطاع الخاص ومديرين تنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات.

ومن أهم العوامل والسياسات التي كان لها فعالية في تحقيق هذا النجاح الكبير ما يلي:

أ- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية مما أدى إلى رفع إجمالي صادرات سنغافورة من 8.2 بليون دولار أمريكي في سنة 1970 إلى 19.7 بليون دولار أمريكي في عام 1980، و إلى حوالي 120 بليون دولار أمريكي في سنة 1995.

⁶ يوسف مسعدوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الموقع على الانترنت،

<http://www.ulum.nl/c106.html>

ب- التركيز على التعليم، حيث وجهت جهودها إلى رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة.

ج- البنية التحتية والتكنولوجيا، حيث تصدر سنغافورة بلدان آسيا في استخدام الحواسيب الإلكترونية والبريد الإلكتروني، أما فيما يخص التجارة الإلكترونية فإن سنغافورة على وشك أن تكون الدولة الأولى في العالم.

2.4 تجربة أيرلندا في مجال التنافسية: من الأفقر بين الأغنياء في الاتحاد الأوروبي، تحول الاقتصاد الأيرلندي إلى لاعب اقتصادي فاعل على الساحة الأوروبية، فهذا البلد الصغير بسكانه الذين لا يناهزون 4 ملايين نسمة استطاع أن يحقق معجزة اقتصادية في أعوام قليلة، وفيما يلي ملامح نجاح أيرلندا في مجال التنافسية:⁷

- الاعتماد على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد قامت الحكومة الأيرلندية باتخاذ إجراءات كفيلة بإرساء الأرضية المطلوبة لنمو هذا القطاع من خلال تخفيض تكلفة الاتصالات وعقد الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأوروبية لمساعدة تصدير المنتج الأيرلندي إليها وإقرار تخفيضات ضريبية للشركات.

كما ركزت الحكومة الأيرلندية منذ السبعينات من خلال إستراتيجية وطنية على بناء صناعة تقنية المعلومات في أيرلندا وأصبحت الآن الدولة الأكبر في العالم من حيث تصدير برامج الحاسب الآلي هذا بالإضافة إلى كونها مركز عالمي لصناعة الحاسبات، وبعد هذه التجربة الناجحة تقوم الحكومة الأيرلندية حالياً باستخدام نفس الأسلوب الذي اتبع في السابق لتنمية صناعات تقنية جديده في صناعة الأدوية والتقنية الحيوية، وتطور أيرلندا حالياً عدة مناطق صناعات تقنية متخصصة في مجال الصحة والدواء والتقنية الحيوية.

ومن خلال الجدول الموالي نبين عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول العربية عام 2012، ونسبة كل من المؤسسات الصغير والمصغرة حيث نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني وذلك بتوزيع وتكثيف النشاط المزاوّل في محيطها، وخلق مناصب الشغل لفائدة شرائح عريضة في المجتمع، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية. وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

⁷ http://www.riyadhforum.net/Upload/WordFile_1388_79.doc

الجدول رقم (04) عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول العربية عام 2012

الصناعات الكبيرة Large Industries		الصناعات المتوسطة Medium Industries		الصناعات الصغيرة Small Industries		الفئات الصناعية
%	عدد المنشآت Total firms	%	عدد المنشآت Total firms	%	عدد المنشآت Total firms	الدولة
8.5	67	9.7	77	81.8	647	البحرين BAHRAIN
25.0	175	23.0	161	52.1	365	الكويت KUWAIT
11.2	168	12.8	192	75.9	1,136	عمان OMAN
21.7	154	20.1	143	58.2	413	قطر QATAR
25.8	1,535	24.4	1,453	49.8	2,967	السعودية SAUDI ARABIA
6.9	382	7.6	418	85.5	4,712	الإمارات U.A.E.
16.4	2,481	16.1	2,444	67.5	10,240	المجموع TOTAL

المصدر: عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية

ثالثاً: تجربة الجزائر في مجال ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس النسيج الاقتصادي في الجزائر بنسبة تتجاوز الـ 56.45% من مجموع المؤسسات ونظرا لهذه المكانة فإنه من المفروض أن يقوم هذا القطاع بدور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني، وفي إيجاد السبل الإيجابية للخروج ببعض المناطق من الوضع المتردي الذي تعيشه، وذلك بتوزيع وتكثيف النشاط المزاوّل فيها، وخلق مناصب الشغل لفائدة شرائح عريضة من السكان التي تعاني من تفاقم البطالة واستغلال أحسن للثروات الموجودة واستحداث مصادر جديدة للثروات، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية، فلهذه المؤسسات اليوم في مختلف أنحاء العالم أهمية بالغة كمقوم أساسي للتنمية الاقتصادية.

وقرار التوازن الاجتماعي حيث تمكن من توزيع أكثر عدالة، وتعد عاملا للاندماج الاقتصادي. نحاول من خلال هذا العرض توضيح أهمية هذه الصناعات في الجزائر، وكذلك أهم الصعوبات والمشاكل التي تعترضها، وقبل ذلك سنتطرق وبشكل وجيز للتطورات الاقتصادية في الجزائر.

1. التطورات الاقتصادية في الجزائر: يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات القوية، فالجزائر لديها قطاع زراعي فعال ومتنوع، وقطاع صناعي متطور، وله قاعدة صلبة وعريضة من النشاطات التقليدية والتحويلية والحديثة، وقطاع سياحي نشط ومتكامل، وثروة سمكية كبيرة بالإضافة إلى تدفق أموال الجزائريين العاملين في الخارج.

انتقل عدد السكان الموظفين بين 2001 و 2013، حسب الديوان الوطني للإحصاء من 6.1 إلى 10.8 مليون، أي إنشاء ما يزيد بقليل عن 4.5 مليون منصب عمل. في نفس الفترة تراوح نمو الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات بين 3 % و 6 % تشير الإحصاءات الرسمية (التي وفرتها الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). من جهة أخرى انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 200.000 سنة 2001 إلى أكثر من 600.000 سنة 2013 ، أي ما يعادل مغلّ - تأسيس 40.000 مؤسسة سنويا.

في غضون خمس سنوات، في حالة تنفيذ برنامج عمل عاجل كما يوصي به منتدى رؤساء المؤسسات من أجل تحقيق نمو بنسبة 8 % ، يسمح البرنامج بتنمية إنشاء المؤسسات بصورة أكثر كثافة (فرضية 60.000 مؤسسة في السنة: بنسبة وفاة تعادل 10 إلى 15 % ، يمكن أن يصل الإنشاء الخالص إلى 50.000 مؤسسة سنويا، أي 250.000 مؤسسة خلال خمس سنوات) يمكن توقع، على أساس 8 مناصب عمل لكل - مؤسسة، فتح مليوني منصب عمل، تتوزع حسب الحصص التالية:⁸

- الفلاحة 15 % أي 300000
- الصناعة 20 % أي 400000
- البناء و الأشغال العمومية و الري 20 % أي 400000
- الخدمات 45 % أي 900000

وشهدت الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2013 نشاطا متصاعدا طال الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد استمرت عمليات الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية، وسجلت معدلات النمو زيادات متتالية. وفي المجال الخارجي تمكنت الجزائر من توقيع عدة اتفاقيات جديدة وتفعيل الاتفاقيات الماضية مع الدول والمجموعات الأجنبية، كما حافظ نمط الاستثمارات الخارجية على نموه المعتاد. ويتوقع أن نسبة التقدم ستحافظ على معدلات مرتفعة.

نظرة عامة عن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: تشير مختلف التقارير الصادرة من جهات رسمية " تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " أو من جهات غير رسمية

⁸ مجلة منتدى رؤساء المؤسسات FCE، جوان 2015، ص 7.

"منتدى دافوس" على سبيل المثال، إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الإنمائية في الجزائر والتي تؤثر بالتالي على بيئة الأعمال في بلادنا.

الوضع الحالي لبيئة الأعمال في الجزائر:⁹ اعتبر التقرير الصادر بتاريخ 2003/10/31 عن منتدى عمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس الذي يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر المستثمرين ورجال الأعمال، أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وتراوحرت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون الذين يتخذون من دافوس السويسرية مقرا لهم ما بين 72 و 96 من مجموع 102 دولة. ومن أهم المآخذ المسجلة على بيئة الأعمال الجزائرية انتشار الرشوة وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل بسبب التعقيدات التي يتصف بها الجهاز المصرفي.

إن التقرير الدولي الصادر تحت عنوان " تقرير المنافسة الشاملة " والذي صاغه مجموعة معروفة من الخبراء، صنف الجزائر في المرتبة 74 عالميا حسب كافة المؤشرات من مجموع 102 دولة، مما يوحي بأن المناخ الخاص باستقطاب الأعمال والاستثمارات غير متوفر، وقد أدرجت الجزائر لأول مرة في الترتيب العالمي في عام 2003، ويسجل التقرير نقطة إيجابية واحدة هي المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، حيث صنفت الجزائر في مراتب متقدمة (الرتبة 52 من 102 دولة) وباستثناء هذه المرتبة الإيجابية فإن الجزائر غالبا ما صنفت في مراتب دنيا. وتأتي أهمية هذا التقرير كونه صادر عن منظمة تجمع أكثر من 1000 شركة من أكبر المجموعات والشركات الدولية في جميع التخصصات الصناعية والتجارية والشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وهو ما يدعم مصداقيتها، وللمقارنة فقد صنفت تونس في الرتبة 38 عالميا و 42 لجنوب أفريقيا و 58 لمصر و 61 للمغرب. وحدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك على قائمة العراقيل بنسبة (23%)، ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة (14%) واعتبر 10 % من رجال الأعمال المستجوبين وأرباب العمل ومسؤولي الشركات الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر.

أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المقيدة للعمل والبنية التحتية 7% والسياسة الضريبية وتفشي الرشوة بنسبة 8% .

⁹ زيدان محمد، 2008، دور الحكومات في تدعيم التنافسية- حالة الجزائر، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقة، ص 19، 20.

كما حصلت الجزائر على الرتبة 83 من حيث القدرة التنافسية في مجال الأعمال وفي الرتبة 81 في مجال نوعية ومستوى محيط الأعمال، وحدد التقرير العديد من النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فقد صنفت الجزائر في الرتبة 74 في مجال الوصول إلى عملية التمويل البنكي، والرتبة 87 في مجال التهرب الجبائي و الضريبي أما فيما يتعلق باستقلالية القضاء فقد جاء ترتيب الجزائر في الرتبة 76 عالميا، مما يبين التأخر المسجل في مجال إصلاح المنظومة المصرفية والقضائية وعدم مسايرة العديد من التشريعات للتطورات العالمية، وفي ذات السياق صنفت الجزائر في الرتبة 70 في مجال حق الملكية وخاصة العقار الذي يعتبر من أهم العقبات التي طالما يركز عليها المستثمر الأجنبي، أما فيما يتعلق بدرجة نجاح الحكومة في ترقية وتطوير التكنولوجيا ، فإن ترتيب الجزائر جاء في الرتبة 91 أي قبل 11 دولة فقط على المستوى العالمي.

إن الأرقام الوارد في التقرير والتصنيف العالمي يكشف مدى التأخر المسجل من قبل الجزائر في جميع قطاعاتها باستثناء المحروقات، والمؤشرات الكلية والتي ذكرنا سابقا أنها ليست معيارا للتنافسية، حيث ينتظرها الكثير من الإصلاحات التي تبنتها في الفترة السابقة، بل أن ما ينتظر الحكومة هو السعي المستمر نحو بناء كيان مؤسساتي يستطيع مواجهة المؤسسات التي دخلت وسوف تدخل للجزائر من أجل الاستثمار مع وضع آليات يتم بمقتضاها تهيئة المناخ لمختلف الشركات المحلية والأجنبية العمومية والخاصة، حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل التمكن من تعظيم المكاسب والتقليل من الآثار السلبية التي أفرزتها ظاهرة العولمة.

المؤشرات المركبة لبيئة الأعمال في الجزائر: نذكر منها :

مؤشر الأعمال : إن الهدف من بيئة أداء الأعمال هو رصد نوعية ومدى جاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية و طبيعة المعوقات التي تعترضها داخل البلد المضيف، ويستند هذا المؤشر إلى مؤشر جاري يعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية، ومؤشر مستقبلي يستند على الاستشراف خلال الخمس سنوات القادمة.

والملاحظ أنه حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها الصادر في 2002 أن الجزائر تحتل مرتبة متواضعة من بين الدول العربية في مجال تهيئة مناخ الأعمال بينما حسب أحد التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، ومنها منتدى دافوس، فإن الجزائر صنفت في

مستوى ضعيف لتعكس هذه الوضعية الجاذبية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على أداء الأعمال.¹⁰

مؤشر ثروة الأمم للاقتصاديات الناشئة: يستخدم المؤشر الثلاثي المركب لثروة الأمم للاقتصاديات الناشئة، في قياس مدى قدرة الدول الناشئة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على وضع جيد من حيث مكونات الثروة، ومن خلال النظر إلى وضع الجزائر يلاحظ أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة مقارنة حتى بالدول السائرة في طريق النمو.

المؤشرات البسيطة لبيئة الأعمال الجزائرية: تتمثل هذه المؤشرات في:

- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التكوين الرأسمالي؛
 - سعر الفائدة على القروض؛
 - معدل الضريبة على أرباح الشركات؛
 - نسبة الطرق المرصوفة؛
 - نسبة الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
 - عدد العلماء والمهندسون العاملين في نشاط البحث والتطوير.
- السياسات المطلوب تبنيها لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر (متطلبات التنافسية)¹¹:
- الحوافز التمويلية؛
 - الحوافز الجبائية؛
 - الحوافز غير المباشرة.

كما ينبغي توفير دعم حكومي لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى مختلف المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويجب اعتبار تعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية بمثابة جزء أساسي من إستراتيجية تحديث الاقتصاد الوطني، كما يجب القيام بإجراءات عملية لتوفير بيئة تمكن المؤسسات العمومية والخاصة من الاستفادة من عملية التأهيل لتتمكن من مواجهة المنافسة التي تنتظرها السوق الوطنية.

¹⁰ زيدان محمد، 2008، دور الحكومات في تدعيم التنافسية- حالة الجزائر. ص 19.

¹¹ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة الاقتصاد، ص 23.

إن التقرير منتهى رؤساء المؤسسات FCE، في المجلة الصادرة في العدد 31 سنة 2017، وحسب الجدول (06) يبين نوع وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2017. ومن خلاله نلاحظ أن أغلب المؤسسات المنشئ هي مؤسسات مصغرة بنسبة 97% . في حين الجدول (07) يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية سنة 2017، والذي يبين أن عدد الصناعات التحويلية لا يتجاوز 15,58%، وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلعب الدور المنوط بها، لأن هذه الأخيرة لا تدوم طويلا بسبب العراقيل التي تطرقنا لها.

في حين الجدول (08) يبرز تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012-2017، حيث نسبة التراكم بلغت 45,44%، وهذا يدل على أن الدول تعمل على رفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن هذه الأخيرة لا تقوم بالدور الأساسي وهو المساهمة في التنمية المستدامة.

الخلاصة:

من خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الشاملة أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المؤسسات إسهام فعال ومباشر على التنمية المستدامة وهذا من خلال ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من منافع اقتصادية واجتماعية إلا أن الدارس لها يواجه المشكل المتمثل في صعوبة تحديد تعريف لها هذا ما يؤدي الى تداخل بين هذه المؤسسات والمؤسسات المصغرة، ويعود هذا إلى عدة أسباب من بينها النقص الفادح في مكاتب الدراسات التي تهتم بهذا القطاع.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح لنا أنه تم خلق أكثر من 326 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمعدل 45% في الفترة الممتدة بين 2012-2017. لكنها لم تؤدي الدور المنوط بها، المتمثل في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا للأسباب التالية:

- عدم التوازن بين المؤسسات المصغرة TPE والصغيرة والمتوسطة PME؛
- عدد المؤسسات المصغرة TPE 1 035 891 مقارنة بالعدد الإجمالي 1 060 289 بمعدل 97,7%
- الصناعات التحويلية تكاد تكون منعدمة؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بأكثر من 92 ألف مقارنة بالعدد الإجمالي أكثر من 596 ألف بمعدل 15%
- عدم استغلال الصناعات التحويلية في المجال الزراعي؛

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بأكثر من 151 ألف مقارنة بالعدد الإجمالي أكثر من 220 ألف بمعدل 68 %

ومن هذه الأرقام يتضح لنا بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المعوقات وصعوبات تحتاج إلى الدراسة والحل العاجل، لأنها تتسبب في مواجهة هذا النوع من المؤسسات للعديد من المشكلات، يمكن عرضها في نقطتين أساسيتين هما:¹²

1. الإجراءات المتعلقة بتطوير هذا القطاع: تكريس حرية الأعمال والاستثمار طبقا للمادة 37 من الدستور الجزائري، بالفتح الفعلي لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي للمستثمرين الخواص الوطنيين و التي هي مغلقة أمامهم عمليا.

2. إلغاء تجريم أعمال وأخطاء التسيير عمليا: في اقتصاد السوق، يتطلب تسيير المؤسسة مسيرين يتمتعون بروح المبادرة والمخاطرة المعقولة. إذا كانت المخاطرة قعرض فعلا المؤسسة للأضرار التي تعد مقابلا للمخاطرة الواعية، فإن الضرر يكون جزاؤه طبقا للقواعد المعمول بها اقتصاديا و/أو إداريا، ويصدر عن الهيئات الاجتماعية للمؤسسة.

فتح قرض وطني كبير بمبلغ 2000 مليار دينار، بضمان من الدولة لخصص لتمويل المشاريع ذات الأولوية، خاصة في مجالات الاقتصاد الرقمي، و الطاقات المتجددة و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الابتكار. يجب أن يتمثل الهدف من هذا القرض، عن طريق تجنيد التوفير الجامد، في تمويل مشاريع ذات الأولوية كفيلة بتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة: يجب الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال مثل:

- إعطاء الفرصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- التركيز على التعليم والتكوين؛
- الاستفادة من مخرجات الجامعة؛
- تهيئة البنية التحتية والتكنولوجيا؛

¹² مجلة منتدى رؤساء المؤسسات FCE، جوان 2015، ص ص 9-10.

1. KERZABI Abdelatif, SAIDANI Mohamed , La Taille Des PME Algériennes, Une Explication Par Les Couts De Transaction, <http://fseg.univ-tlemcen . Abdelatif KERZABI .pdf>, consulté le 13 /04/2013.
2. <http://ism.infometiers.org/ISM/Media/Files/RAU/lorraine-demarche-pour-unreferentiel>, consulté le 08/03/2018.
3. <http://oliviertorres.net/travaux/pdf/ot1lille.PDF>, consulté le 12/03/2018.

الاقتراحات:

- وضع سياسة تدعم الصناعة المحلية.
- إعطاء أولوية لـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستطيع المنافسة إقليمياً وعالمياً ؛
- عمل شراكات مع أفضل المؤسسات والشركات في العالم لتسريع اكتساب ونقل المعرفة.
- تطوير بيئة الأعمال والبنية التحتية؛
- إعداد بنية تشريعية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على كافة المستويات؛
- وضع السياسات والخطط والإجراءات التي تستهدف تطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تبني سياسات ناجحة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل، والاقراض، والاستثمار وبث روح المبادرة المسؤولة لدى الشباب.

قائمة المراجع:

1. سعدية السعيد، 2003، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، ص43.
2. فرحان محمد عبد الحميد محمد، 2013، تقرير بعنوان تمويل المشروعات الصغيرة...المعوقات والتحديات، مركز المعلومات والدراسات، منتدى الأعمال الفلسطيني.
3. محمد يعقوبي، 2006، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص17
4. عنبه هالة محمد لبيب، 2002، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
5. فرحان محمد عبد الحميد محمد، 2013، مرجع سبق ذكره.
6. يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الموقع على الانترنت، <http://www.ulum.nl/c106.html>
7. مجلة منتدى رؤساء المؤسسات FCE، جوان 2015، ص 7.
8. زيدان محمد، 2008، دور الحكومات في تدعيم التنافسية- حالة الجزائر، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، ص ص 19،20.

9. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة الاقتصاد، ص 23.

10. مجلة منتدى رؤساء المؤسسات FCE، جوان 2015، ص ص 9-10.

11. KERZABI Abdelatif, SAIDANI Mohamed , La Taille Des PME Algériennes, Une Explication Par Les Couts De Transaction, <http://fseg.univ-tlemcen . Abdelatif KERZABI.pdf>, consulté le 13 /04/2013.

12. <http://ism.infometiers.org/ISM/Media/Files/RAU/lorraine-demarche-pour-unreferentiel>, consulté le 08/03/2018.

13. <http://oliviertorres.net/travaux/pdf/ot1lille.PDF>, consulté le 12/03/2018.

14. Bulletin d'information économique N° 31, année 2017 ; ministère de PME et l'artisanat

الملاحق:

الجدول (05) يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2017

النسبة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نوع م ص م
56.94 43.78	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	
	595 810	شخص معنوي
	464 215	شخص طبيعي
20.79	220 516	مهن حرة
100	1 060 025	المجموع 1
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		
0.02	264	شخص معنوي
0.02	264	المجموع 2
	1 060 289	المجموع 2+1

information économique N° 31, année 2017 ; ministère 'Source: Bulletin d
artisanat' de PME et l

الجدول (06) يبين نوع وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2017

النسبة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نوع م ص م	
97,7	1 035 891	TPE	عدد العمال أقل من 10
		مؤسسات صغيرة جدا	
2	21 202	PE	عدد العمال بين 10 و 49
		مؤسسات صغيرة	
0,3	3 196	ME	عدد العمال بين 50 و 249
		مؤسسات متوسطة	
100	1 060 289		المجموع

information économique N° 31, année 2017 ; minis ère 'Source: Bulletin d
artisanat'de PME et l

الجدول (07) يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية سنة 2017

النسبة	المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	قطاع النشاط
1,09	6 476	84	6 392	الزراعة
0,48	2 846	03	2 843	المحروقات، الطاقة، المناجم، خدمات ذات الصلة
29,82	177 750	23	177 727	البناء والأشغال العمومية
15,587	92 888	84	92 804	الصناعات التحويلية
53,03	316 114	70	316 044	خدمات
100	596 074	264	595 810	المجموع

information économique N° 31, année 2017 ; minis ère 'Source: Bulletin d
artisanat' de PME et l

الجدول (08) يبرز تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012 - 2017

التطور المتراكم	التطور	المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		السنوات
			%	العدد	%	العدد	
%	%	687 386	99.92	686 825	0.08	561	2012
818,	818,	349747	99.93	873747	0.07	547	2013
18,54	9,78	820 738	99.93	820 194	0.07	544	2014
27,81	9,27	896 811	99.94	896 279	0.06	532	2015
40,89	13,08	1 014 075	99.96	1 013 637	0.04	438	2016
45,44	4,56	1 060 289	899.9	1 060 025	20.0	264	2017

information économique N° 31, année 2017 ; minis ère 'Source: Bulletin d
artisanat' de PME et l